AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2024)

The relationship between inflation and economic growth in Iraq: An analytical study for the period (2004-2024)

Dr. Eman Mudhafar Yousif **م. د ايمان مظفر يوسف كاظم**

College of Administration and Economics / Wasit University **كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط**

iyousif@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاقتصاد العراقي، اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستنباطي بالاعتماد على بيانات سنوية لمعدلات التضخم والنمو الاقتصادي، وتحليل اتجاه العلاقة بين المتغيرين.

وتبين أن الاقتصاد العراقي شهد تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم والنمو الناتج، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة عكسية في الغالب بين المتغيرين؛ إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف النمو الاقتصادي، ولاسيما في فترات تقلب أسعار النفط وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتخلص البحث إلى أهمية تبني سياسات نقدية ومالية فعالة تهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم والحفاظ عليها ضمن مستويات معتدلة، بما يسهم في توفير بيئة مستقرة داعمة للنمو الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التضخم، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد العراقي.

Abstract

This research aims to analyze the relationship between inflation and economic growth in Iraq during the period 2004–2024, in light of the economic and political transformations witnessed by the Iraqi economy. The research adopted a descriptive-deductive approach, relying on

annual data for inflation and economic growth rates, and analyzing the direction of the relationship between the two variables.

The results showed that the Iraqi economy experienced significant fluctuations in inflation and growth rates. The research findings revealed a predominantly inverse relationship between the two variables, where high inflation rates weaken economic growth, particularly during periods of oil price volatility and economic instability. The research concluded that it is crucial to adopt effective monetary and fiscal policies aimed at controlling inflation rates and maintaining them at moderate levels, thereby contributing to a stable environment conducive to economic growth in Iraq.

Keywords: Inflation, economic growth, Gross Domestic Product, Iraqi economy.

المقدمة

إنَّ العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إحدى القضايا الجوهرية في التحليل الاقتصادي الكلي، لأهمية دورها محوري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وايضاً دعم مسارات التنمية المستدامة، كون معدلات التضخم تؤثر بصورة مباشرة في القوة الشرائية للنقود، وكفاءة تخصيص الموارد، وتوجهات الادخار والاستثمار، بينما يعد النمو الاقتصادي مؤشراً أساسياً على قدرة الاقتصاد على توليد الدخل الحقيقي، وايضاً توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي.

وان أهمية دراسة هذه العلاقة تزداد في الاقتصادات الريعية، ومنها الاقتصاد العراقي، التي تمتاز بارتفاع درجة الانكشاف على الصدمات الخارجية، وبالأخص تقلبات أسعار النفط، زيادة على اعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، مما يؤدي الى انتقال آثار الصدمات النفطية إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي عبر قنوات متعددة، من أبرزها تقلب النفقات العامة، واختلال ميزان المدفوعات، وتذبذب مستويات الطلب الكلي.

شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2024) تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، وقد تأثر بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلاً عن تحديات التحول المؤسسي، وتراجع دور القطاعات غير النفطية في دعم النمو، وضعف التنوع الإنتاجي. كما ساهمت في بعض المراحل طبيعة السياسات المالية والنقدية المتبعة في تعميق الاختلالات الهيكلية، مما انعكس الامر سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي ومستويات الاستقرار.

استناداً إلى ما سبق، تبرز الحاجة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، بغية معرفة اتجاه هذه العلاقة وحدود تأثيرها، وتوفير أساس علمي يمكن أن يُسهم في دعم صانعي السياسات الاقتصادية حين صياغة سياسات تحقق التوازن بين السيطرة على معدلات التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي

.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال دراسة تطور العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بوصفه من القضايا الجوهرية في الاقتصاد الكلي، ولاسيما في الاقتصادات الريعية والنامية كالاقتصاد العراقي؛ إذ إن البحث يسهم في توضيح أثر التضخم في النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي، وتوفير إطار تحليلي يساعد صانعي القرار في رسم سياسات نقدية ومالية أكثر كفاءة، فضلاً عن إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد العراقي خلال مدة زمنية حديثة.

مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في تباين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق وعدم اتساق حركتهما، بما يثير التساؤل حول طبيعة العلاقة بينهما، واتجاه وقوة تأثير التضخم في النمو الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، اذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف معدلات النمو الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، عبر تتبع تطور معدلاتهما، وبيان اتجاه هذه العلاقة، وتحليل تطور هيكل التضخم في أداء الاقتصاد العراقي، بهدف توضيح اتجاه هذه العلاقة، ودعم صانعي القرار في تبني سياسات اقتصادية أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

حدود البحث

- **الحدود الزمنية :**للمدة (2004–2024). بيانات سنوية.
- **الحدود المكانية :**الاقتصاد العراقي.
- **الحدود الموضوعية :**ركز البحث على العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي دون ان نتوسع في متغيرات اقتصادية أخرى.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للتضخم والنمو الاقتصادي، وتحليل البيانات الإحصائية المتاحة لمعدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، واستخدام الأساليب الاقتصادية المناسبة لتفسير العلاقة بين المتغيرين خلال مدة البحث.

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للتضخم والنمو الاقتصادي

اولا: الإطار المفاهيمي للتضخم

1. مفهوم التضخم وأسباب استهدافه

يُعدّ التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، من أبرزها تفاقم مشكلة البطالة، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، واتساع عجز ميزان المدفوعات. وقد تعددت تعريفات التضخم في الأدبيات الاقتصادية، ومن بينها تعريفه بأنه :"الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة" (الأفندي، 2012، 489).

أما ملتون فريدمان فقد عرّف التضخم بأنه "ظاهرة نقدية بحتة تنشأ نتيجة نمو عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج الحقيقي، بما يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكل وحدة من وحدات الإنتاج" (محمد، 1985، ص 146–147)، كما عرف التضخم على أنه "حركة تصاعدية مستمرة في المستوى العام للأسعار، ناتجة عن فائض الطلب الكلي الذي يفوق قدرة العرض على الاستجابة" (سليمان، 2002، ص 37).

يتمثل المظهر العام والمتعارف عليه لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، إذ تُقاس هذه القيمة في وقتٍ معين بمتوسط ما يمكن أن تشتريه وحدة النقد من السلع والخدمات المختلفة. ومن الواضح أن هذا المقدار ينخفض مع ارتفاع الأسعار، ويزداد مع انخفاضها، وبذلك تسير القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لوحدة النقد بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار (غزلان، 2002، ص 286).

وتسعى كثير من الدول إلى استهداف معدلات معينة من التضخم لما له من آثار إيجابية عند بقائه ضمن المستويات المعتدلة، ومن أهم أسباب استهداف التضخم ما يأتي (الصادق وآخرون، 1996، 81).

- يؤدي التضخم المعتدل في دعم الاستقرار الاقتصادي، ويدعم فاعلية السياسات الاقتصادية المضادة للدورات التجارية.
- يسهم التضخم المعتدل إلى زيادة القوة الشرائية للعملة المحلية، فينعكس إيجاباً على متوسط رفاهية الفرد.
- يساعد التضخم المعتدل على تحقيق مستويات أعلى من الاستخدام، ويخلق المزيد من فرص العمل.

2. انواع التضخم

يتخذ التضخم أنواعاً عدة بغض النظر عن أسبابه، ويتم تحديد هذه الانواع عن طريق معايير عديدة وهذا لا يدل على أنها منفصلة عن بعضها البعض، انما هي مترابطة ومتشابكة، وان حدوث نوع معين من التضخم يؤدي الى حدوث نوع او انواع اخرى، بالإضافة إلى ان الصفة المشتركة لها هي عجز النقود عن اداء وظائفها كاملةً (داود، 2020، 162).

المعيار الاول: وفقا لحدة التضخم وشدته:

أ. التضخم التدريجي (الزاحف):

ان هذا النوع من التضخّم يُعد أخف أنواعه وطأة اذ يتصف بالارتفاع البطيء والمعتدل في المستوى العام للأسعار حتّى أثناء حالات الطلب الكلّي الاعتيادية والمعتدلة (السيد علي، 419،1984)، وهو عبارة عن "اتجاه المستوى العام للأسعار بالارتفاع البطيء والتدريجي حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، وهو من أكثر أنواع التضخم أهمية بالنسبة لمعظم الاقتصاديات، وخصوصاً الرأسمالية المتقدمة التي تميزت بهذا النوع من التضخم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"(Paterson ,1967,p384).

ب. التضخم الجامح (المفرط):

وهذا النوع يعد أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويعزى هذا النوع من التضخم الى الارتفاع الحاد في الأسعار بشكل سريع وكبير جدّاً في كمية النقود المتداولة التي يقابلها نقص في كمية المعروض السلعي، يلحقها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي تسبب ارتفاع آخر في الأسعار وبالتالي تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الاساسية، وذلك لكونها مستودعاً للقيمة او وسيلة للتبادل بسبب تدهور قيمتها وفقدانها لقوتها الشرائية(العيساوي، الوادي، 2000، 125) ، وإن استمرار هذه الحالة قد تؤدي الى انهيار النظام النقدي والاقتصادي والاجتماعي، بل هي بداية لانهيار النظام السياسي كما حدث في (ألمانيا في عشرينيات القرن العشرين، والمجر في أربعينيات القرن العشرين). (Mishkin, 2016; Hanke & Krus, 2013)

المعيار الثاني: وفقاً لتحكم السلطات النقدية:

أ. التضخم الظاهر:

ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بحرية من اجل تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن دون تدخل السلطات النقدية، وذلك استجابة لفائض الطلب (داود، 2020، 163).

ب. التضخم المكبوت:

ويظهر هذا النوع من التضخم عندما تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الاسعار بواسطة سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود كمّية ونوعية وعمليات تقنين تحد من الإنفاق الكلي، ومن ثمَّ، تحول دون ارتفاع الاسعار، خصوصاً للسلع الاستهلاكية الاساسية في مدة معينة (خلال مدة الحروب) ومن هذه الضوابط (التسعير الجبري_ نظام البطاقات _ ونظام التراخيص لبعض المواد الاولية (حداد، وهذلول، 2005، 196).

المعيار الثالث: وفقا للمصدر (الامين، 2002، 211):

أ. التضخم المحلي:

ان هذا النوع من التضخم يحدث حصيلة عوامل داخلية لاقتصاد معين وفي مدة زمنية معينة ويرتبط بمجموعة الاختلالات الهيكلية، والوظيفية للنشاط الاقتصادي المحلي لذلك الاقتصاد.

ب. التضخم المستورد:

ويظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية أثر اعتمادها على السلع والخدمات المستوردة الاستهلاكية والانتاجية على حدٍ سواء، وهذا النوع من التضخم ينتج عن تأثير ارتفاع اسعار السلع التي يتم استيرادها، التي تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

1. مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسة للاقتصاد الكلي التي تسعى إليها الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، لما له من دور محوري في تطوير الاقتصادات الوطنية ورفع مستويات الدخل وتحسين الرفاهية الاقتصادية. ويُعرَّف النمو الاقتصادي بأنه "تحقيق زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الناتج الوطني الحقيقي، بما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"(Boyes & Melvin ،2001 ،140).

ويتحقق النمو الاقتصادي عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الحالية أعلى من مستواه في السنة السابقة، إذ تعكس معدلات النمو الاقتصادي ــ ارتفاعاً أو انخفاضاً ــ حالة النشاط الاقتصادي ومدى تحسنه أو تراجعه.

$$\text{معادلة النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنة الحالية} - \text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنة السابقة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنة السابقة}} * 100$$

ويُقصد بالناتج المحلي الإجمالي "القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال مدة زمنية معينة، غالباً ما تكون سنة واحدة". ويُعدّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشراً أكثر دقة في قياس أداء الاقتصاد ومستوى إنجازه، لكونه يستبعد أثر التغيرات السعرية، الأمر الذي يتيح تقييماً أدق لمستوى الرفاهية المادية الحقيقية التي يحققها أفراد المجتمع.

بينما أهمية النمو الاقتصادي، يمكن بيانها على النحو الآتي:

أ. **يؤدي النمو الاقتصادي في نهوض الدول وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي**، حيث يساعد على معالجة مشكلة الفقر من خلال زيادة مستويات الدخل، كما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية للسكان، نتيجة توفر موارد مالية أكبر يمكن توجيهها نحو هذه القطاعات الحيوية.(Todaro & Smith, 2015, 16)

ب. **النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الرفاهية**، لكنه غير كافٍ بمفرده ما لم يقترن بعدالة توزيع ثمار النمو بين فئات افراد المجتمع، وهو يرتبط بطبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي السائدين في الدولة (Todaro & Smith, 2015, 22).

ت. **يسهم النمو الاقتصادي في تقليص العجز المالي في الموازنة العامة**، نتيجة زيادة الإيرادات العامة، وايضاً يدعم ميزان المدفوعات، لاسيما الحساب الجاري، من خلال تعزيز القدرة التصديرية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات (محمد، 1985، ص 146–147).

ث. **يساعد النمو في زيادة عرض السلع والخدمات في الاقتصاد**، مما يساعد على تلبية الطلب المحلي المتزايد، ويخفف من الاختناقات الإنتاجية التي قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.(Boyes & Melvin, 2001, 140)

ج. **يسهم النمو الاقتصادي في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع**، من خلال زيادة الإنتاج وارتفاع الأجور والأرباح والدخول، وتحسن متوسط نصيب الفرد منها، بما يعكس تحسناً في مستوى المعيشة (سامية، 2011، ص 3–4)

ح. **يلعب النمو دوراً أساسياً في توفير فرص العمل والحد من البطالة**، اذ يؤدي توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستويات التشغيل والاستقرار الاجتماعي (Samuelson & Nordhaus, 2010, 256).

خ. **النمو الاقتصادي يمثل أحد المؤشرات الأساسية في دليل التنمية البشرية**، ويُقاس عبر معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، والذي يعكس كفاءة الاقتصاد في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة.(UNDP, 2019, 31)

2. أنواع النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يقسم إلى عدة أنواع وفقًا لمعايير مختلفة، ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي:

أ. **النمو الاقتصادي الحقيقي :**

هو "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويُعد المقياس الأدق لقياس التحسن الفعلي في النشاط الاقتصادي ومستوى الرفاه الاقتصادي".(Mankiw, 2019: 18)

ب. **النمو الاقتصادي الاسمي:**

يشير الى "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية دون استبعاد أثر التضخم، وقد يعكس ارتفاعًا في الأسعار أكثر مما يعكس توسعًا حقيقيًا في الإنتاج"(Samuelson & Nordhaus, 2010: 625) .

ت. **النمو الاقتصادي التوسعي (الامتدادي):**

يتحقق ذلك عبر "زيادة كمية عوامل الإنتاج، ولاسيما العمل ورأس المال، دون تحسن جوهري في الإنتاجية، وغالبًا ما يكون أقل استدامة مقارنة بالنمو المكثف(Jhingan, 2011: 38) " .

ث. **النمو الاقتصادي المكثف:**

يظهر هذا النوع "نتيجة تحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، مثل التقدم التكنولوجي ورفع الإنتاجية، دون زيادة كبيرة في حجم هذه العوامل، ويُعد أكثر استدامة على المدى الطويل".(Todaro & Smith, 2020: 109)

ج. **النمو المتوازن وغير المتوازن:**

يشير النمو المتوازن إلى "التوسع المتزامن في مختلف القطاعات الاقتصادية، في حين يركز النمو غير المتوازن على قطاعات محددة تُعد محركات رئيسة للنمو الاقتصادي".(Hirschman, 1958: 83)

ثالثاً: العلاقة النظرية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي

ان العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي يعد من القضايا الرئيسة في التحليل الاقتصادي الكلي، نتيجة تأثيرها المباشر في الاستقرار الاقتصادي ومستوى الرفاه الاجتماعي. وقد اختلفت التفسيرات النظرية لهذه العلاقة تبعاً لاختلاف المدارس الاقتصادية ومستوى التضخم السائد.

تشير "المدرسة الكلاسيكية والنقدية"، ولاسيما عند ملتون فريدمان، إلى أن "التضخم ظاهرة نقدية بحتة تنشأ عن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج الحقيقي، مما يؤدي إلى تشوه الأسعار وتراجع الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي على المدى الطويل"(Friedman, 1968, p. 4) .

في المقابل، ترى "المدرسة الكنزية" أن التضخم المعتدل قد يسهم في تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، وهو مرتبط بمنحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة ((Samuelson & Nordhaus, 2010, p. 352)،(Keynes, 1936, p. 15 .

ان بعض الدراسات الحديثة تؤكد أن التضخم عند مستويات معتدلة قد يكون داعماً للنمو، لكن ارتفاعه إلى مستويات كبيرة يؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وسوء تخصيص الموارد، وانخفاض الادخار الحقيقي، الأمر الذي يحدّ من معدلات النمو الاقتصادي.(Barro, 1995, p. 160)

وعليه، فإن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ليست ثابتة، بل تعتمد على مستوى التضخم، فقد يكون التضخم المعتدل محفزاً للنمو، بينما يؤدي التضخم المرتفع إلى إضعافه وتهديد الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل تطور التضخم والنمو الاقتصادي في العراق (2004–2024)

اولاً: تطور معدلات التضخم في العراق

تعتبر التغيرات في المستوى العام للأسعار من المؤشرات الرئيسة في تتبع مسار النشاط الاقتصادي واستقرار الحياة الاقتصادية، كما تتأثر بالسياسات الحكومية، ولاسيما ما يتعلق برفع أو خفض الدعم عن بعض السلع والخدمات العامة

لمواجهة عجز الموازنات العامة، الأمر الذي ينعكس على التوازن السعري. وقد أدى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق منذ بداية تسعينات القرن الماضي إلى حدوث فجوة واضحة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو عرض النقود، نتيجة لجوء الحكومة إلى الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي، في ظل اختفاء العديد من السلع الأساسية ووجود قوة شرائية لا يقابلها معروض سلعي كافٍ، فضلاً عن الإهمال الكبير لعملية التنمية الاقتصادية. وقد أسهم ذلك في حدوث تضخم جامح ألقى بظلاله على الاقتصاد العراقي، ولاسيما مع استمرار طباعة النقود لتغطية عجز الموازنة الناتج عن توقف صادرات النفط عقب غزو الكويت عام (1991)، وحتى بعد تطبيق مذكرة «النفط مقابل الغذاء» عام (1996)، ظلت الإيرادات غير كافية لتغطية النفقات الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية (الربيعي، 2007، 3).

وتشير بيانات الجدول (1) إلى أن معدلات التضخم في العراق اتسمت بارتفاعات حادة خلال المدة (2004–2006)، إذ ارتفع معدل التضخم من (27.0%) عام 2004 إلى (53.2%) عام 2006، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وانعكاسها على تكاليف النقل والطاقة والتصنيع، فضلاً عن توسع الإنفاق الحكومي الجاري وزيادة الرواتب والأجور، مما أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار (World Bank, 2008).

وشهدت معدلات التضخم اتجاهاً تنازلياً ابتداءً من عام 2007، إذ انخفضت من (30.8%) عام 2007 إلى (2.4%) عام 2010، بل سجلت معدلات سالبة عام 2009 (-2.8%)، ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار المشتقات النفطية وتوفرها، واستقرار نسبي في سعر الصرف، فضلاً عن انعدام الرسوم الكمركية على السلع المستوردة، الأمر الذي أسهم في كبح الضغوط التضخمية (International Monetary Fund [IMF], 2011)

ثم عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع خلال عامي 2011 و2012 لتسجل (5.6%) و (6.1%) على التوالي، نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية والخدمية، وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتوسع العرض النقدي، فضلاً عن التلكؤ في توزيع مفردات البطاقة التموينية وارتفاع بدلات الإيجار والخدمات الطبية.

أما خلال المدة (2014–2019)، فقد اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض التدريجي لتصل إلى (-0.2%) عام 2019 مقارنة بـ (2.2%) عام 2014، ويُعزى ذلك إلى اتباع الحكومة سياسة مالية تقشفية، وفرض ضرائب على بعض السلع، فضلاً عن انخفاض الإيرادات النفطية منذ النصف الثاني من عام 2014 وما رافقه من خفض الإنفاق الحكومي، مما حدّ من الضغوط التضخمية.

وفي عام 2020، ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف ليبلغ (0.6%)، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والصحية، فضلاً عن بعض التغيرات في سعر الصرف. ثم شهد التضخم ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2021 ليصل إلى (6.0%)، مدفوعاً بارتفاع الأسعار العالمية وتغيرات السياسة النقدية، قبل أن يتراجع تدريجياً خلال المدة (2022–2024) من (5.0%) عام 2022 إلى (2.6%) عام 2024، مما يشير إلى تحسن نسبي في الاستقرار السعري، وإن ظل مرتبطاً بتقلبات الأوضاع الاقتصادية وأسعار النفط.

ويتضح مما سبق أن معدلات التضخم في العراق خلال مدة البحث اتسمت بتقلبات واضحة، تأثرت بصورة أساسية بتغيرات أسعار النفط، والسياسات المالية والنقدية المتبعة، فضلاً عن الصدمات الاقتصادية والصحية، الأمر الذي انعكس على مستوى الاستقرار الاقتصادي وأداء النشاط الاقتصادي الكلي.

جدول (1)

تطور معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2024)

السنة	معدل التضخم
2004	27.0
2005	37.0
2006	53.2
2007	30.8
2008	2.7
2009	-2.8
2010	2.4
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4

-0.2	**2019**
0.6	**2020**
6.0	**2021**
5.0	**2022**
4.4	**2023**
2.6	**2024**
المصدر: بالاعتماد على بيانات، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2004-2024).	

شكل(1) مخطط بياني لمعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2024)

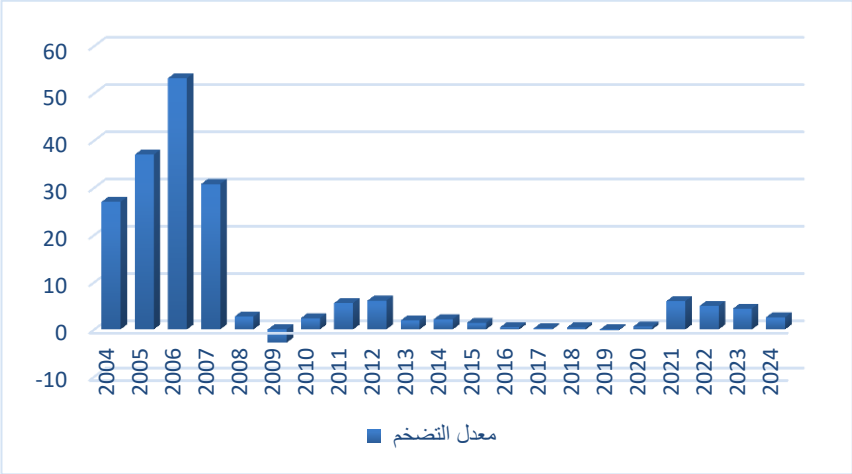

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

ثانياً: تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العراق

تم تمثيل نمو النشاط الاقتصادي بقيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن حالة النشاط الاقتصادي وأداء الاقتصاد الكلي. ويُعرَّف الناتج المحلي الإجمالي" بأنه مجموع القيم المضافة المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بعد طرح قيمة الاستهلاك الوسيط، ويُستعمل على نطاق واسع في التحليل الاقتصادي لقياس مستوى الدخل والرفاه الاقتصادي"(عودة، 2017، 133).

وتشير بيانات الجدول (2) إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية اتسمت بالتقلب خلال مدة البحث (2004–2024)، نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرّ بها العراق. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (38.12%) عام (2005) إلى (40.88%) عام (2008)، ويُعزى ذلك إلى خروج العراق من العقوبات الاقتصادية الدولية، وارتفاع الإنتاج النفطي، وزيادة أسعار النفط العالمية ليبلغ سعر البرميل (88.8) دولاراً عام (2008)، فضلاً عن استكشاف حقول نفطية جديدة أسهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن معدل النمو انخفض بشكل حاد إلى (16.80-%) عام (2009)، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده، وبعد ذلك، عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع مسجلاً معدل نمو بلغ (34.09%) عام (2011)، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وتحسن نسبي في الأوضاع الأمنية، مما أسهم في تحقيق تعافٍ محدود في بعض القطاعات الاقتصادية.

غير أن هذا التحسن لم يستمر، إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.61-%) عام (2014) ثم إلى (26.92-%) عام (2015)، نتيجة سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من البلاد منتصف عام (2014)، إلى جانب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية بسبب فائض المعروض النفطي، الأمر الذي انعكس سلباً على الإيرادات النفطية. كما أسهمت السياسات الحكومية السابقة، المتمثلة في ضعف تطوير البنى التحتية وقلة الاستثمارات المنتجة، إلى جانب السياسات الانفاقية الاستهلاكية والانفتاح الاقتصادي غير المنضبط، في زيادة الانكشاف الاقتصادي، وتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي استهلاكي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، مما أضعف القدرات الإنتاجية وفرص التشغيل المحلي، وساهم في تفاقم البطالة.

وبعد عام (2015)، شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تحسناً محدوداً، إذ بلغ معدل النمو نحو (1.15%) عام (2016)، نتيجة الارتفاع النسبي في أسعار النفط، واتباع سياسة تقشفية هدفت إلى تقليل الإنفاق، مع محاولات محدودة لتفعيل بعض القطاعات الاقتصادية، واستمر هذا التحسن حتى عام (2018)، إذ تحققت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بلغت (268,918,874.0) مليون دولار وبمعدل نمو (21.31%)، إلا أن عام (2019) شهد تراجعاً طفيفاً في النمو بنسبة (2.23-%)، متأثراً بانخفاض أسعار النفط في نهاية العام، فضلاً عن الاضطرابات الشعبية والسياسية التي عطلت جزءاً من النشاط الاقتصادي.

وتفاقم هذا التراجع عام (2020)؛ إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (198,774,325.4) مليون دولار، مسجلاً معدل نمو سالب بلغ (24.39-%)، ويُعزى ذلك إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (70.7-%) نتيجة تراجع أسعاره بنسبة (63.8-%)، إضافة إلى تداعيات الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا وما رافقها من انكماش اقتصادي واسع (البنك المركزي العراقي، 2020، 29–30).

شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً نسبياً خلال المدة (2021–2022)، إذ بلغ في عام 2021 نحو (207,692) مليون دولار محققاً معدل نمو (13.8%)، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، ولاسيما في عام 2022، ثم تعرض لتراجع محدود عام 2023 قبل أن يسجل نمواً طفيفاً في عام 2024 ليبلغ نحو (279,641) مليون دولار وبمعدل نمو (2.8%)، الأمر الذي يؤكد استمرار ارتباط تطور الناتج المحلي الإجمالي بتقلبات القطاع النفطي.

ويتضح مما سبق أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث ارتبطت بصورة رئيسة بتطورات القطاع النفطي من حيث الإنتاج والأسعار.

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيُعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة الدالة على مستوى الرفاه الاقتصادي، إذ يمثل حصة الفرد من الناتج السنوي للبلد، أي مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال سنة معينة. وعلى الرغم من أنه لا يقيس التنمية المستدامة بصورة كاملة، فإنه يُعد عنصراً مهماً من عناصر نوعية الحياة، حيث إن تحقيق زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُعد شرطاً ضرورياً – وإن كان غير كافٍ – لتعزيز التنمية المستدامة (سماقة، 2006، 119).

تُظهر بيانات الجدول (2) ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو (1.35) ألف دولار عام 2004 إلى (1.79) ألف دولار عام 2005، وبمعدل نمو بلغ (34.05%). واستمر هذا الارتفاع خلال المدة (2006–2013)، إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من (2.26) ألف دولار عام 2006 إلى (6.69) ألف دولار عام 2013، رغم الظروف التي مرّ بها البلد، ويُعزى ذلك إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مدفوعة بالقطاع النفطي، إلا أن هذا الارتفاع لم ينعكس بالضرورة تحسناً موازياً في المستوى المعيشي للفرد، في ظل تدهور البنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي عام 2014، انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (6.35) ألف دولار، مسجلاً معدل نمو سالب بلغ (5.07-%)، نتيجة الأزمة السياسية وانخفاض أسعار وكميات النفط المصدَّر (انظر الملحق 1). كما تُظهر بيانات الجدول (2) أن تطور متوسط نصيب الفرد اتسم بالتذبذب خلال مدة البحث تبعاً لعدم استقرار أسعار النفط العالمية، إذ ارتفع عام 2017 إلى نحو (5.05) ألف دولار محققاً معدل نمو موجب بلغ (9.62%) مقارنة بعام 2016 الذي بلغ فيه (4.60) ألف دولار.

في المقابل، شهدت المدة (2019–2024) تذبذباً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ نحو (5.97) ألف دولار عام 2019، ثم انخفض بشكل حاد خلال عام 2020، قبل أن يعود إلى التحسن التدريجي في السنوات اللاحقة ليصل إلى نحو (6.16) ألف دولار عام 2024. ويُعزى هذا التذبذب إلى استمرار تقلبات أسعار النفط، التي تمثل المكوّن الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تأثير الصدمات الاقتصادية والصحية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

ويتضح مما سبق، أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد خلال المدة (2019–2024) كانت مدفوعة بالدرجة الأساس بتقلبات أسعار النفط، الأمر الذي يعكس هشاشة النمو الاقتصادي واعتماده على قطاع واحد، ويؤكد الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

جدول (2)

"تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (م.$)ومتوسط نصيب الفرد(الف.$) في العراق للمدة (2004-2024) مليون دولار"

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار (1)	معدل نمو % (2)	عدد السكان بألاف (3)	متوسط نصيب الفرد ألف دولار (4)
2004	36638		27139	1.35
2005	50057	36.6	27963	1.79
2006	65159	30.2	28810	2.26
2007	88038	35.1	29682	2.97
2008	130204	47.9	31895	4.08
2009	111300	-14.5	31664	3.52
2010	138517	24.5	32490	4.26
2011	185750	34.1	33338	5.57
2012	218032	17.4	34208	6.37
2013	234638	7.6	35096	6.69
2014	228491	-2.6	36005	6.35
2015	166822	-27.0	35213	4.74
2016	166321	-0.3	36169	4.60
2017	187534	12.8	37140	5.05
2018	227512	21.3	38124	5.97

5.97	39128	2.7	233636	2019
4.54	40150	-21.9	182455	2020
5.04	41190	13.8	207692	2021
6.80	42248	38.4	287372	2022
6.28	43324	-5.3	272139	2023
6.16	45409	2.8	279641	2024

المصدر: بالاعتماد على بيانات

- (1, 3)" البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2004-2024)".

- (2, 4) " من عمل الباحثة".

شكل (2)

مخطط بياني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية% للمدة (2004-2024)

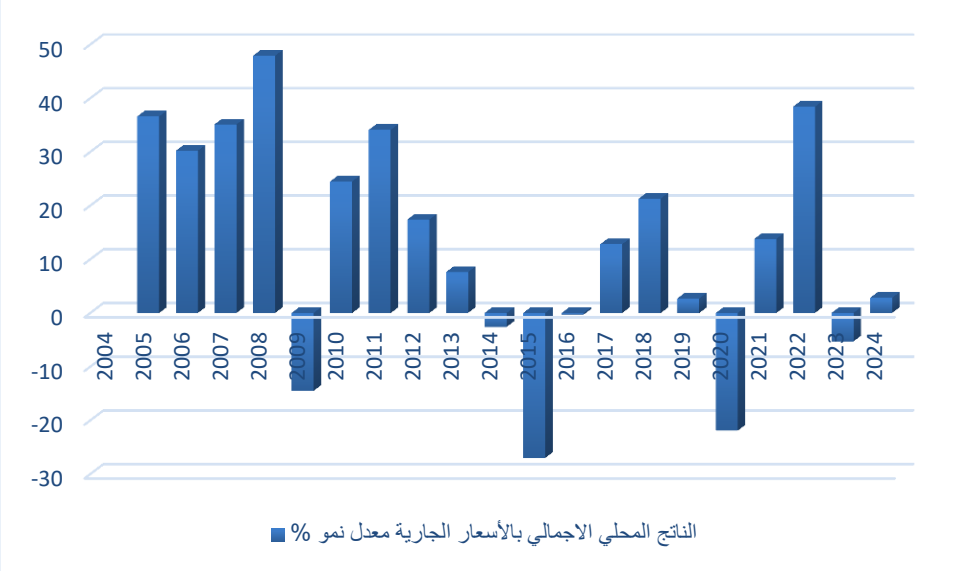

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

ثالثاً تحليل العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

تُظهر بيانات الجدول (3) للمدة (2004–2024) أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في العراق اتسمت بالتقلب وعدم الاستقرار، إذ لم تُسجِّل نمطًا ثابتًا أو علاقة خطية واضحة بين المتغيرين. ففي عام 2004 بلغ معدل التضخم (27%) مع مستوى ناتج محلي إجمالي قدره (36,638) مليون دولار، دون تسجيل معدل نمو اقتصادي، وهو ما يعكس مرحلة بداية التعافي الاقتصادي عقب مرحلة عدم الاستقرار.

وفي عام 2005، ارتفع معدل التضخم إلى (37%)، وترافق ذلك مع تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع بلغ (36.6%)، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (50,057) مليون دولار، وهو ما يشير إلى توسع اقتصادي رافقته ضغوط تضخمية واضحة. أما في عام 2006، فقد سجل التضخم أعلى مستوياته خلال مدة البحث بواقع (53.2%)، بالتزامن مع معدل نمو بلغ (30.2%) وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى (65,159) مليون دولار، مما يدل على أن النمو في هذه المرحلة كان إلى حدٍّ كبير نموًا اسميًا مدفوعًا بارتفاع الأسعار وزيادة الإنفاق.

وفي عام 2007، انخفض معدل التضخم إلى (30.8%) في حين ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى (35.1%)، مع استمرار توسع الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس تحسنًا نسبيًا في الأداء الاقتصادي رغم بقاء الضغوط التضخمية عند مستويات مرتفعة. وفي عام 2008، شهد معدل التضخم انخفاضًا حادًا ليبلغ (2.7%)، مقابل تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي خلال مدة الدراسة بلغ (47.9%)، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى (130,204) مليون دولار، وهو ما يشير إلى تحسن النشاط الاقتصادي في ظل استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار.

غير أن عام 2009 شهد تراجعًا واضحًا في الأداء الاقتصادي، إذ سجل التضخم معدلًا سالبًا بلغ (2.8-%)، وترافق ذلك مع انكماش اقتصادي قدره (14.5-%)، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (111,300) مليون دولار، مما يعكس حالة ركود اقتصادي ناتجة عن انخفاض الطلب الكلي وتأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية.

وخلال المدة (2010–2013)، سجل الاقتصاد العراقي معدلات تضخم منخفضة نسبيًا تراوحت بين (1.9%–6.1%)، في حين حقق معدلات نمو موجبة تراوحت بين (7.6%–34.1%)، مع استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (138,517) مليون دولار إلى (234,638) مليون دولار. وتُظهر هذه السنوات وجود قدر من التوازن النسبي بين التضخم والنمو، حيث تحقق النمو الاقتصادي في ظل استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار.

وفي المقابل، شهدت المدة (2014–2016) تباطؤًا اقتصاديًا واضحًا، إذ سجلت معدلات النمو قيماً سالبة أو قريبة من الصفر بلغت (2.6-%) عام 2014، و (27.0-%) عام 2015، و (0.3-%) عام 2016، رغم بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة جدًا تراوحت بين (0.5%–2.2%). كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة، ولاسيما في عام 2015، وهو ما يدل على أن انخفاض التضخم في هذه المرحلة كان نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي وليس تحسن الكفاءة الإنتاجية.

أما المدة (2017–2019)، فقد تحسن الأداء الاقتصادي نسبيًا، حيث ارتفع معدل النمو إلى (12.8%) في عام 2017 و (21.3%) في عام 2018، قبل أن يتراجع إلى (2.7%) في عام 2019، في حين بقي التضخم عند مستويات منخفضة جدًا،

بل سجل قيمة سالبة في عام 2019 (0.2-%). ويعكس ذلك تحقق نمو اقتصادي دون ضغوط تضخمية كبيرة، إلا أن هذا النمو ظل محدود الاستدامة.

وفي عام 2020، سجل الاقتصاد العراقي انكماشًا اقتصاديًا حادًا بلغ (21.9-%)، في مقابل معدل تضخم منخفض نسبته (0.6%)، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (182,455) مليون دولار، وهو ما يعكس أثر الصدمات الاقتصادية والصحية وتراجع النشاط الاقتصادي الكلي.

ثم عاد الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو موجبة في عامي 2021 و2022، حيث بلغ معدل النمو (13.8%) و (38.4%) على التوالي، وترافق ذلك مع ارتفاع معدل التضخم إلى (6.0%) في عام 2021 و (5.0%) في عام 2022، إضافة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، مما يشير إلى مرحلة تعافٍ اقتصادي رافقتها ضغوط تضخمية معتدلة.

وأما السنوات الأخيرة (2023–2024)، فقد تباطأ النمو الاقتصادي مجددًا، إذ سجل (5.3-%) في عام 2023 و (2.8%) في عام 2024، بينما بقي التضخم عند مستويات متوسطة بلغت (4.4%) و (2.6%) على التوالي، مع تراجع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2022. ويعكس ذلك استمرار هشاشة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، واعتماد الأداء الاقتصادي بدرجة كبيرة على عوامل خارجية أكثر من اعتماده على استقرار الأسعار.

وعليه، وبالاعتماد على نتائج التحليل وبيانات الجدول (3)، يتضح أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024) كانت علاقة غير مستقرة، إذ تحقق النمو في بعض السنوات في ظل معدلات تضخم مرتفعة، وفي سنوات أخرى في ظل تضخم منخفض أو حتى سالب، مما يدل على أن التضخم لم يكن العامل الحاسم في تحديد مسار النمو الاقتصادي. كما تُظهر البيانات أن فترات النمو المرتفع غالبًا ما ارتبطت بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المدفوع بعوامل خارجية؛ ولاسيما القطاع النفطي، في حين لم يؤدِ انخفاض التضخم بالضرورة إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه، وبالاعتماد على نتائج التحليل وبيانات الجدول (3)، يتضح أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)يُظهر أن معدلات التضخم يقترن ارتفاعها بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، بينما عند انخفاض التضخم سوف يسهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي، وبذلك، تثبت النتائج الواردة في جدول (3) صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، فضلا عن تأثر هذه العلاقة بعوامل هيكلية خارجية، وعلى رأسها تقلبات أسعار النفط العالمي والأوضاع الأمنية، والسياسات الاقتصادية المتبعة.

جدول (3) العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2024) مليون دولار			
السنة	معدل التضخم (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار (2)	معدل نمو % (3)
2004	27.0	36638	
2005	37.0	50057	36.6
2006	53.2	65159	30.2
2007	30.8	88038	35.1
2008	2.7	130204	47.9
2009	-2.8	111300	-14.5
2010	2.4	138517	24.5
2011	5.6	185750	34.1
2012	6.1	218032	17.4
2013	1.9	234638	7.6
2014	2.2	228491	-2.6
2015	1.4	166822	-27.0
2016	0.5	166321	-0.3
2017	0.2	187534	12.8
2018	0.4	227512	21.3
2019	-0.2	233636	2.7

-21.9	182455	0.6	2020
13.8	207692	6.0	2021
38.4	287372	5.0	2022
-5.3	272139	4.4	2023
2.8	279641	2.6	2024

المصدر: بالاعتماد على بيانات

-(2،1) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2004-2024).

-(3) "من عمل الباحثة".

شكل(3)

مخطط بياني لمعدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2024)

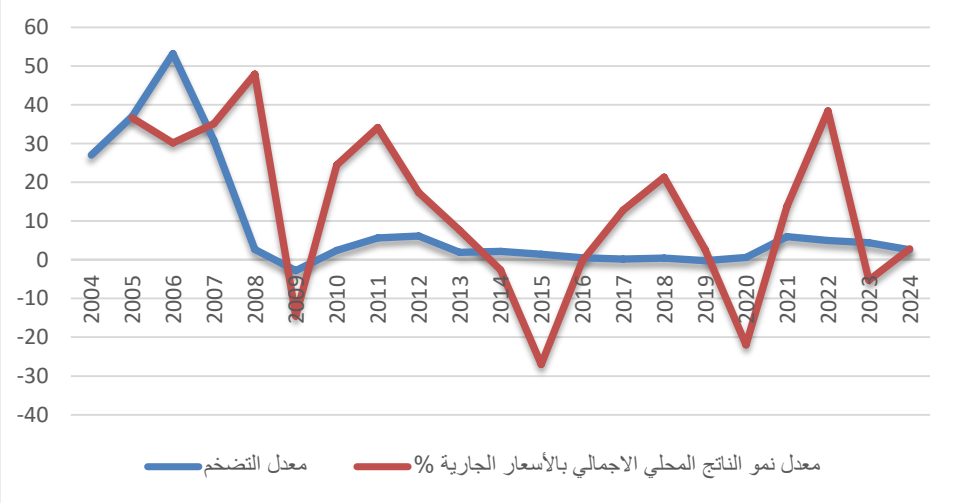

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول(3)

الاستنتاجات

1. اتسم البحث خلال المدة (2004–2024) بتقلبات واضحة في معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي نتيجة اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية والتعرض للصدمات الاقتصادية والسياسية.

2. أكدت نتائج البحث صحة فرضية وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي؛ إذ إن ارتفاع التضخم يسهم في إضعاف النشاط الاقتصادي والحد من فرص تحقيق نمو مستدام، ويؤثر سلباً في القدرة الشرائية وزيادة حالة عدم اليقين، ومستويات الاستثمار، مما ينعكس على أداء القطاعات الإنتاجية، ويؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي، مما يضعف فرص تحقيق نمو مستدام.

3. اتصف كلٌّ من معدلات التضخم والنمو الاقتصادي بتقلبات واضحة، نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وضعف التنوع الإنتاجي، وتكرار الصدمات الاقتصادية والسياسية.

4. النمو الاقتصادي المحقق لم يكن خلال مدة الدراسة نموّاً مستداماً، نتيجة ارتباطه بتقلبات أسعار النفط أكثر من ارتباطه بتوسع حقيقي في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

5. كشفت نتائج البحث عن محدودية كفاءة السياسات الاقتصادية في بعض السنوات وضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، مما أسهمت في تعميق الأثر السلبي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي، مما ساهم في تعميق الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار الكلي.

6. تؤكد نتائج البحث أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يُعد شرطاً أساسياً لدعم النمو الاقتصادي في العراق.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تبني سياسات نقدية ومالية فعالة تهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم والحفاظ عليها ضمن مستويات معتدلة، بما يسهم في توفير بيئة مستقرة داعمة للنمو الاقتصادي في العراق.

2. تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان بما يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو.

3. توجيه عوائد النمو الاقتصادي نحو تحسين مستويات الرفاه الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط من اجل الحد من أثر الصدمات الخارجية.

4. دعم القطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعة والزراعة لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية وتقليل الضغوط التضخمية.

5. ضرورة العمل على تنويع الهيكل الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وذلك عبر دعم القطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعة والزراعة والخدمات، لتعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتقليل من حدة الضغوط التضخمية، ويحد من أثر الصدمات الخارجية، وبما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً.

6. العمل على تحسين بيئة الاستثمار وتطوير البنية التحتية الاساسية بما يسهم في تعزيز وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المراجع والمصادر

المصادر بالغة العربية

1. الافندي، محمد احمد، 2012، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، جامعة صنعاء، ط1، اليمن.
2. السيد علي، عبد المنعم، 1984، اقتصادات النقود والمصارف، ج1، مطابع جامعة الموصل، الموصل-العراق.
3. ألصادق، علي توفيق، واخرون، 1996، السياسات النقدية في البلدان العربية، ابو ظبي.
4. ألعيساوي، كاظم جاسم، الوادي، محمود حسين، 2000، الاقتصاد الكلي – تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
5. الأمين، عبد القادر. (2002). اقتصاديات النمو والتنمية. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. الامين، عبد الوهاب، 2002، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
7. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي، 2020.
8. جينغان، م. ل. (2011). اقتصاديات التنمية والتخطيط، ترجمة: حسين أحمد أمين. القاهرة: الدار الدولية للنشر.
9. حدّاد، أكرم، هذلول، مشهور، 2005، النقود والمصارف – مدخل نظري وتحليلي، ط1، دار وائل للنشر، عمّان الأردن.
10. داود، حسام علي، 2020، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.
11. الربيعي، فلاح خلف، 2007، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد.
12. سامية. (2011). مبادئ الاقتصاد الكلي. بغداد، دار النشر الجامعي.
13. سليمان، مجدي عبد الفتاح، 2002، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. مصر، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع.
14. عودة، محمد حسن، 2017، دراسة وتحميل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمده) 2014 -1975، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 31.
15. غزلان، محمد عزة، 2002، النقود والمصارف (الطبعة الأولى)، لبنان، دار النهضة العربية.
16. مانكيو، ن. غ. (2019). مبادئ الاقتصاد الكلي. ترجمة: دار المريخ. الرياض.
17. محمد، حسن السيد. (1985). النقود والتوازن الاقتصادي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع.
18. محمد، حسن السيد، 1985، النقود والتوازن الاقتصادي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع.

المصادر بالغة الانكليزية

1. Barro, R. J. (1995). *Inflation and economic growth*. New York, McGraw-Hill.
2. Boyes, W., & Melvin, M. (2001). *Principles of macroeconomics*. McGraw-Hill Companies, Inc.
3. Boyes, W., & Melvin, M. (2001). Principles of macroeconomics. New York, McGraw-Hill.
4. Friedman, M. (1968). *The role of monetary policy*. American Economic Review, 58(1), 1–17.
5. Hirschman, A. O. (1958). *The Strategy of Economic Development*. New Haven: Yale University Press.
6. Keynes, J. M. (1936). *The general theory of employment, interest and money*. London, Macmillan.
7. Keynes, J. M. (1936). The general theory of employment, interest and money. London, Macmillan.
8. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics* (19th ed.). New York, McGraw-Hill.
9. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics (19th ed.). New York, McGraw-Hill.
10. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics* (19th ed.). New York: McGraw-Hill.
11. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). Economic development (12th ed.). Boston, Pearson.
12. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic Development* (13th ed.). New York: Pearson.
13. UNDP. (2019). Human development report. New York, United Nations Development Programme.
14. Mishkin, F. S. (2016). The economics of money, banking, and financial markets (11th ed.). Pearson Education.
15. Hanke, S. H., & Krus, N. (2013). World hyperinflations. Cato Institute.
16. Iraq economic monitor: From recovery to sustainable growth. World Bank.
17. Iraq: Staff report for the 2011 Article IV consultation. IMF Country Report No. 11/253. International Monetary Fund.